E

رقم 2618

0591

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/76

٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩

الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السادسة

٢٨ نيسان/ابريل - ٥ أيار/مايو ١٩٧٩

بغداد ، العراق

البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت

متابعة القرارات التي اعتمدتها اللجنة في

دورتها الخامسة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

79-2512

اعتمدت اللجنة ، في دورتها الخامسة ، عددا من القرارات تتضمن احكاما تقضي باتخاذ تدابير من قبل الامانة التنفيذية .

وتبين هذه الوثيقة ، في ايجاز ، ما اتخذ من تدابير متابعة ضرورية ، خلال الفترة المستعرضة ، تنفيذا لهذه الاحكام .

القرار ٥٣ (٥) دراسة عن امكانات الشعب الفلسطيني في وضعها الحالي

قام الأمين التنفيذي، عملا بالفقرتين (٢) و (٣) من منطوق القرار ٥٣ (٥)، بادراج عنصر برنامجي في الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٧٠-١٩٨١ المقترحة فيما يتعلق بالدراسة الانفة الذكر. فقد طلب ادراج مبلغ ٧٢٢٠٠ دولار في الميزانية العادية لتجديد رصيد الاعتماد السابق للأمم المتحدة ضمن ميزانية ١٩٧٦-١٩٧٧ (٤٦٤٧٦ دولار) الذي طوّل وفق تقديرات التكاليف المنقحة. ومن ناحية الموارد الخارجة عن الميزانية، يقدر الأمين التنفيذي أن ثمة حاجة الى مبلغ اضافي قدره ٧٤٨٠٠ دولار علاوة على رصيد اسهام حكومة قطر البالغ ٢٤٧٠٠ دولار، وذلك لاعداد الدراسة التي يطالب بها القرار ٢٧ (٣) للجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

وقد نفذت النشاطات التالية في اطار هذه الدراسة:

١- عين مدير مشروع الدراسة اعتبارا من ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩. والبحث متواصل حاليا، وبشكل انشط مما في الماضي، لايجاد موظفين آخرين من الفئة الفنية.

٢- تم اعداد ثبت لمراجع الحصول من المواد ذات الصلة بالموضوع، وقد وضع أساسا بالعربية والانكليزية.

٣- أنجزت دراسة ديموغرافية عن الشعب الفلسطيني باللغة الفرنسية، ويجري الآن ترجمتها الى الانكليزية والعربية.

٤- تم القيام بمسحين عن مركز الفلسطينيين من الناحيتين القانونية والادارية، وعن مختلف المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبالاضافة الى ذلك، أنجزت دراسة ميدانية اساسية عن سكان مخيم البرج الشمالي، ويجري التخطيط الآن لدراسة ميدانية مماثلة لدى أحد مخيمات برج البراجنة. وهذه الدراسة لن تقدم فقط معلومات مناسبة غير متوفرة الآن، بل انها ستستخدم أيضا في وضع قاعدة للمقارنة مع المخيمات الأخرى، ومع الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات.

ويجري الآن التخطيط لدراسة تتناول عينة مختارة بدقة من الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات، وهي دراسة سترتكز على مقابلات شخصية متعمقة مع فلسطينيين مختارين من المقيمين في البلدان العربية المضيفة وفي أماكن أخرى.

أخيرا تجري الآن مشاورات موسعة بهدف تركيز دراسة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن الشعب الفلسطيني وتوضيح الاجراءات والأهداف التشغيلية بشكل دقيق، وذلك في ضوء عوائق الوقت والتكاليف وتوفر المعلومات المطلوبة لتنفيذ قرار اللجنة ٢٧ (٣) أو امكانية الحصول عليها أو الاسهام بها.

القرار ٥٤ (٥) التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي

اهتمت اللجنة، منذ انشائها، بموضوعي التعاون والتنسيق. وقد انعكس ذلك، في جملة امور، في القرارات المختلفة المتخذة بهذا الشأن وذلك في أعمال الأمانة التنفيذية تنفيذا لهذه القرارات. وهكذا فان الامانة التنفيذية، في متابعتها للقرارين اللاحقين بشأن "التعاون مع المؤسسات الاقليمية" وهما القرار ٢ (٢) والقرار ٣١ (٣)، قد واصلت جهودها لتوسيع علاقاتها بالمنظمات والهيئات والصناديق العربية والاقليمية ولاطلاع اللجنة على التقدم المحرز في هذا الخصوص (E/ECWA/32 و E/ECWA/53).

وفي متابعتها للقرارين المذكورين أعلاه، اتخذت اللجنة، في دورتها الرابعة، القرار ٤٧ (٤) الذي يطلب الى الأمين التنفيذي "دراسة تنظيم علاقات اللجنة مع المنظمات والهيئات والصناديق العربية والاقليمية، بما في ذلك تعريف الأهداف المشتركة ووضع استراتيجية وخطة عمل واقتراح الصيغ العملية للتنسيق والتعاون الفعال بين اللجنة وبين المنظمات والهيئات والصناديق العربية والاقليمية في مجال نشاطاتها المشتركة"، ويطلب اليه ايضا "دراسة التنسيق والتعاون بين اللجنة والمنظمات والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، خصوصا فيما يتعلق بالنشاطات المشتركة بين القطاعات والنشاطات التي تغطي المنطقة بكاملها او اجزاء منها ودور اللجنة في هذا الخصوص".

وتنفيذا للقرار ٧٤ (٤) رفعت الأمانة التنفيذية تقريرا الى اللجنة يحتوي على ما يلي: (١) تقييم أولي لحالة علاقات اللجنة بالمنظمات والهيئات والصناديق العربية والاقليمية وكذلك بمنظمات اخرى تابعة للأمم المتحدة؛ (٢) اقتراحات بشأن صيغ جديدة ممكنة للتعاون الفعال مع المؤسسات الاقليمية؛ (٣) اقتراحات لتعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة؛ (٤) توصيات بشأن مواصلة تنفيذ القرار ٤٧ (٤)، بالتشاور مع المنظمات المعنية (E/ECWA/59/Add.1).

ومرة اخرى اتخذت اللجنة، في دورتها الخامسة، القرار ٥٤ (٥) الذي اكدت فيه مجددا اهمية التعاون والتنسيق في مجال النشاطات الانمائية التي تضطلع بها اجهزة الأمم المتحدة والمنظمات العربية والاقليمية. وقد رجت اللجنة بهذا القرار من الأمين التنفيذي أن يقوم بالتشاور مع حكومات دول المنطقة، بوضع ترتيبات محددة من اجل التعاون والتنسيق.

وفي اطار هذه القرارات استمرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تكثيف نشاطاتها في مجالي التعاون والتنسيق مع المنظمات والأجهزة العربية والاقليمية. وهكذا اقامت الأمانة التنفيذية، علاوة على الروابط والاتفاقات التي سبق انشاؤها مع العديد من الأجهزة الاقليمية، علاقات رسمية مع عدد اضافي من المنظمات الاقليمية. فقد وقعت مذكرات تفاهم مع الاتحاد العربي للحديد والصلب، ومع الاتحاد العربي للسياحة، ومع المركز العربي للدراسات عن المناطق القاحلة والاراضي الجافة، ومع المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.

وسعيا الى وضع تدابير عملية من اجل التعاون والتنسيق ،أجرت اللجنة مشاورات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بغية التعرف على انماط التعاون والتنسيق القائمة بين هذه اللجنة وبين منظماتها الاقليمية والاجهزة الدولية الحكومية . وعلاوة على ذلك جمعت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا معلومات اساسية عن بعض المنظمات العربية والاقليمية ،لا سيما فيما يتعلق باختصاصات هذه المنظمات،وأهدافها ،ونطاق نشاطاتها ،واساليبها في التعاون والتنسيق . ونتيجة لهذا تم وضع اطار لدراسة تتناول هذه المسألة وقد بوشر باعدادها .

القرار ٥٥ (٥) تنسيق الاستراتيجية الاقليمية وبرنامج العمل المتعلق بتنقل اليد العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

عملا بالفقرتين (١) و (٢) من منطوق هذا القرار، اجرى الامين التنفيذي اتصالات مع بعض المنظمات الاقليمية والدولية بغية تنسيق النشاطات المتعلقة بالاستفادة المثلى من القوى العاملة المتوفرة على جميع المستويات. وكانت هذه القضية أيضا موضوع مشاورات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا كجزء من المشاورات الشاملة بشأن التعاون والتنسيق بين اللجنتين.

وقد تأمنت متابعة العمل على هذا الموضوع في المستقبل عن طريق ادراجه، من قبل الامانة التنفيذية، كعنصر برنامجي من عناصر برنامج القوى العاملة والتنظيم والعمالة، وذلك في الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١.

القرار ٥٦ (٥) تحديد الأهداف البعيدة المدى واستراتيجية التنمية الاقليمية

جرى ، خلال هذه السنة ، استعراض وتقييم شاملان للتقدم الذى تحقق على المستويين القطرى والاقليمي ، في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . ويتضمن التقرير تحديدا للاتجاهات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، وتقويما لاداء البلدان الأعضاء والمنطقة عموما على صعيد تحقيق الأهداف المختلفة المتضمنة في الاستراتيجية ، والمؤشرات التي تصلح كعناصر لوضع استراتيجية انمائية جديدة في ضوء المشاكل والعقبات القائمة .

وعلى سبيل متابعة هذا الجهد بالاستناد الى ما هو متوفر لدى اللجنة من موارد محدودة جدا ، حققت الأمانة التنفيذية تقدما متواضعا في مجال الاسقاطات الطويلة الأجل والدراسات المستقبلية . وستحاول اللجنة معرفة الآثار المترتبة ، على صعيد السياسة العامة ، من جراء تحديد اهداف بديلة عن الغايات الرئيسية للتنمية ، بالاضافة الى رسم الخطوط الكبرى للخيارات المتاحة امام المخططين في حقل السياسة العامة ، وذلك بواسطة أشغال وضع النماذج على المستويين القطرى والاقليمي . ويجرى الآن ، لهذه الغاية وضع ثلاثة نماذج أولية تتناول اقتصادات البلدان النفطية ، والبلدان غير النفطية ، وأقل البلدان نموا في المنطقة . واثناء وضع هذه النماذج ، قامت اتصالات مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والهيئات ذات الصلة التابعة لجامعة الدول العربية ، بغية تنسيق الدراسات بشأن أهداف التنمية الطويلة الأجل .

وفضلا عن ذلك ، هناك محاولات تجرى الآن للقيام بدراسة معمقة عن تنسيق الخطط ووضع استراتيجية انمائية اقليمية مشتركة لمنطقة اللجنة في اطار استراتيجية انمائية دولية جديدة . وستحدد الدراسة الآثار الاقليمية للاستراتيجية الانمائية الجديدة . وستستعمل نتائج أعمال وضع النماذج أيضا كجزء من مدخلات الدراسة . وستعرض الدراسة المستكملة للمناقشة والمصادقة عليها ، على اجتماع فريق من الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى ، الذى ستعقده الأمانة التنفيذية للجنة في ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، لمناقشتها والمصادقة عليها . والمرجو ، بالاستناد الى النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، أن توضع في الاجتماع الخطوط العريضة لتنفيذ استراتيجية تنسيق الخطط والتنمية الاقليمية بما يتفق مع الاستراتيجية الانمائية الدولية .

القرار ٥٧ (٥) مساعدة الدول الأعضاء في مجال السياسات والتخطيط للتجارة الخارجية

عملا بمضمون القرار المتعلق بانشاء مشروع اقليمي لمساعدة الدول الأعضاء في المنطقة على زيادة قدراتها في مجال تخطيط التجارة الخارجية ورسم السياسات الملائمة لها ، بدأت اللجنة مباشرة ، في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ، بمفاوضات مع الامانتين التنفيذيتين لمؤتمر الأمم المتحدة والتنمية ومركز التجارة الدولية ، لاستطلاع آرائهما والتعاون معهما في المباشرة بهذا المشروع. وقد لقيت اللجنة ، ردا على هذه المبادرة ، تجاوبا مشجعا من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذي أعرب ، بالتشاور مع مركز التجارة الدولية ، عن استعداد كلتي المنظمتين لتطوير ترتيبات التعاون مع اللجنة في ما يتعلق بشؤون التجارة الدولية والتنمية . وبصورة أدق ، ونظرا لتلاقي الأفكار بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية حول هذا الموضوع، اعرب الأمين العام عن استعداد المنظمتين للاشتراك مع اللجنة في صياغة مشروع مشترك يعنى بالاحتياجات الخاصة للمنطقة العربية من أجل عرضه على برنامج الأمم المتحدة للتنمية . وهكذا فقد التقى وفد من اللجنة ، وهو يزور جنيف في أواخر شهر آذار/ مارس وأوائل شهر نيسان/ابريل ١٩٧٩ في نطاق مهمة أخرى ، بالمسؤولين والمستشارين المعنيين في برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية والمشروع الاقليمي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وتم التوصل ، بنتيجة المداولات، الى اتفاق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية على اقتراح مشترك حول مشروع اقليمي يهدف الى تقديم دعم مباشر الى حكومات المنطقة من أجل تعزيز قدراتها فيما يتعلق بتخطيط القطاع الخارجي ووضع السياسات الملائمة له ، ومن اجل تطوير الأجهزة المؤسسية والادارية المعنية بتطبيق السياسات والخطط التجارية . والهدف الانمائي العام لهذا المشروع هو زيادة فعالية اسهام القطاع الخارجي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان اللجنة . وسيشمل ذلك طرق ووسائل توسيع تجارة هذه البلدان وتنويعها ، لاسيما التجارة داخل المنطقة ، وضمان الاستعمال الامثل للموارد بغية التوفيق بين بنية الواردات والاولويات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، وذلك بما يتيح في آن واحد خفض كلفة الواردات الى حدها الادنى وزيادة عائدات الصادرات الى حدها الاقصى ، والافادة افادة قصوى من اتفاقيات التجارة الدولية . ونجد تبريرا لهذه الخدمات في ما يشكل خلفية وتبريرا للقرار رقم ٥٧ ، كما في الخبرة التي اكتسبتها اللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية بواسطة الزيارات والبحثات التي قامت بها الى المنطقة .

ان النواتج الرئيسية لهذا المشروع ، التي ستستجيب لطلبات حكومات البلدان الاعضاء ستتألف من المشورة المباشرة المقدمة الى المسؤولين المعنيين بالتدابير الهادفة الى تعزيز القطاع الخارجي ، بما في ذلك وضع السياسات والخطط والبرامج والقوانين والانظمة التجارية ، وتحسين كفاءات الاشخاص المدربين العاملين في هذا القطاع وزيادة عددهم .

ان مدخلات الحكومات ليست ذات طبيعة مالية . ومع ذلك يتوقع من الحكومات الحاصلة على مساعدة بموجب هذا المشروع أن تقدم مساهمة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات والمكاتب والخدمات الادارية اللازمة ، وذلك عند زيارة خبراء المشروع للبلدان المعنية .

وتشمل المدخلات التي يقترحها برنامج الامم المتحدة للتنمية خدمات ثلاثة من كبار الخبراء الاستشاريين ، و ٤٤ شهرا من الاعمال الاستشارية بشأن الجوانب الرئيسية للقطاع الاقتصادي الخارجي ، فضلا عن موظفين مساندين للعمل في الابحاث والدباعة على الالة الكاتبة ، وتقديم الأموال لتغطية نفقات التدريب والاسفار الرسمية التي يقوم بها الموظفون ، بما في ذلك الجولات الدراسية التوجيهية التي يقوم بها المسؤولون الحكوميون الى جنيف ومقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ويتوقع ان يصل المبلغ الاجمالي المخصص لتمويل هذه المدخلات الى ٥ر١ مليون دولار خلال فترة اربع سنوات .

وسترسل قريبا تفاصيل هذا المشروع ، بالطرق المناسبة ، الى البلدان الاعضاء بغية اطلاعها عليها والحصول على موافقتها .

القرار ٥٨ (٥) تعداد الشعب العربي الفلسطيني

منذ أن عقدت الدورة الاخيرة للجنة وافق برنامج الامم المتحدة للنشاطات السكانية على تمويل توظيف خبير في التعدادات السكانية، لمباشرة العمل في هذا الموضوع، وتنفيذ ما يتضمنه من خطوات تمهيدية. والمبلغ الاجمالي الذى صادق عليه البرنامج هو ٥٠ ألف دولار سنويا لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠. وبناء على طلب من اللجنة وسّع برنامج الامم المتحدة للنشاطات السكانية، في وقت لاحق، نطاق التزاماته المالية لتشمل تأليف لجنة استشارية لهذا المشروع، فضلا عن توفير الخبراء الاستشاريين وتقديم الدعم الادارى والتجهيزات الممكن استرجاعها. ويبلغ مجموع الاموال المقررة حاليا ٩٢ الف دولار لعام ١٩٧٩، و ٩٦ ألف دولار لعام ١٩٨٠، و ١٧ ألف دولار لعام ١٩٨١. وبما أن العمل التحضيرى قد نفّذ، وبما ان المتطلبات الجديدة لتنفيذ المراحل اللاحقة من هذا المشروع قد حددت بوضوح، فسيجرى تقديم طلب المساعدة المالية الى برنامج الامم المتحدة للنشاطات السكانية.

وقد تمكّنت اللجنة، بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، من ايجاد خبير في التعدادات السكانية من اصحاب الكفاءات العالية، ومن المتوقع أن يلتحق بعمله في شهر حزيران/يونيو أو تموز/يوليو من هذا العام. وسيعمل هذا الخبير بصفة أمين سر للجنة الاستشارية، وستوكل اليه مباشرة مسؤولية تحديد الشكل النهائي للمراحل المقبلة للتعداد، المنصوص عليها في المشروع.

القرار ٥٩ (٥) هجرة الكفاءات من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

بعد تقييم لنطاق وطبيعة العمل الذى يترتب على اعداد الدراسة المطلوبة ، اتخذت اللجنة الخطوات اللازمة لادراج هذا الموضوع كعنصر برنامجي في "برنامج القوى العاملة والتنظيم والعمالة" ، في ميزانيتها البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وقد بدأ بذل الجهود الرامية الى ايجاد ذوى الخبرة المناسبة لهذه الغاية .

وتجدر الاشارة ،في هذا الصدد ، الى انه جرى استلام الدراسة التي أعدتها الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والتي تمت بالاتصال مع الدراسة الاولى التي اعدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول هذا الموضوع. وسيؤخذ محتوى التقرير في الاعتبار لدى اعداد الدراسة التي يقتضيها قرار اللجنة رقم ٥٩ (٥) .

القرار ٦١ (٥) المرز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها

اتخذت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها الخامسة القرار ٦١ (٥) الذى قررت فيه مبدأ انشاء المرز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها . وقد رجت من الأمين التنفيذى ، في فقرات منطوق القرار :

(أ) اعداد نسخة منقحة ثانية لدراسة الجدوى على أن تؤخذ في الاعتبار الملاحظات التي ابديت بشأنها من جانب الدورة الخامسة للجنة ،

(ب) والاتصال بالأمين العام لجامعة الدول العربية لغرض تقديم النسخة المنقحة الثانية لدراسة الجدوى الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي لجامعة الدول العربية لمناقشتها واقرارها ،

(ج) ودعوة الحكومات العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمنظمات الاقليمية العربية الى عقد اجتماع لاتخاذ الترتيبات اللازمة لاقامة المرز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، وذلك بعد أن تتم الموافقة على دراسة الجدوى من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، وبالتعاون مع الامانة العامة للجامعة .

وقد تم تنفيذ القرار ٦١ (٥) ، بعد أخذ هذه الفقرات من منطوقه بعين الاعتبار ، كما يلي :

لقد أعدت "دراسة الجدوى المنقحة الثانية بشأن المرز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها" E/ECWA/NR/CTT.2/Rev.3 متضمنة التعليقات والاقتراحات التي أبداها الاجتماع المشترك لممثلي الحكومات العربية والمنظمات الاقليمية العربية (عمان ١٦ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) والدورة الخامسة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . واثناء اعداد هذه الدراسة ، تمت الاستفادة من الجهود التي بذلها في هذا المجال الجانب العربي في لجنة الحوار العربي الأوروبي المعنية بمسائل نقل التكنولوجيا .

وعرضت دراسة الجدوى المنقحة الثانية على الأمين العام لجامعة الدول العربية في اجتماع عقد بين الأمين العام وممثل عن الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وفي هذا الاجتماع ، تم الاتفاق على عرض دراسة الجدوى على المجلس الاقتصادى والاجتماعي لجامعة الدول العربية لبحثها في اجتماعه الأخير في شباط/فبراير ١٩٧٩ .

وقد نوقشت دراسة الجدوى في الاجتماع الأخير الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في الرياض في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٩. واتخذ المجلس في هذا الشأن القرار رقم ٧٧٧ الذي ينص على :

"احال المجلس بمذكرة الأمانة العامة بشأن انشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا وعلى المشروعين المقدمين من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واتحاد مجالس البحث العلمي العربية ،وعلى تطورات انشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا في اطار الحوار العربي الأوروبي وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة الأولي في هذا الشأن ،يقرر:

الاستمرار في المشروع المتفق عليه في اجتماع اللجنة العامة للحوار العربي الأوروبي بدمشق في الفترة من ٦ - ١١/١٢/١٩٧٨.

كما يقرر دعوة خبراء من كل من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واتحاد مجالس البحث العلمي العربية والدول الأعضاء لدراسة المشروعين المقدمين من الاثنين ومن اتحاد مجالس البحث العلمي،واتخاذ موقف عربي حيالها وعرض الأمر على المجلس في اجتماع مقبل."

ومتابعة لهذا القرار اقترحت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن يعقد اجتماع الخبراء المشار اليه في القرار في ٤ حزيران/يونيو ١٩٧٩ ووجهت الدعوة الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لحضور هذا الاجتماع.

ويتوقف تنفيذ الفقرة الأخيرة من منطوق القرار (٥) على نتائج مداولات جامعة الدول العربية وسوف تستنفد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا كل الطرق والوسائل الممكنة للقيام بهذا العمل بالتعاون مع الجامعة العربية.

القرار ٦٢ (٥) تطوير وضع الخرائط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتحقيق التعاون بهذا الشأن

متابعة للقرار ٦٢ (٥)، اعد الأمين التنفيذي تقويما لمدى الحاجة الى انشاء وحدة لوضع الخرائط في اطار اللجنة بغية مساعدة البلدان الاعضاء في وضع برامج المسح والخرائط الخاصة بها و/ أو تعزيزها، وتعزيز التعاون في هذا الميدان على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي، وتأمين الارتباط مع البرامج الدولية في هذا المجال.

وبينما يشهد عدد من بلدان منطقة اللجنة تنمية اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل، لاسيما البلدان المنتجة للنفط، تتسبب عدم كفاية الخرائط الرئيسية والمخططات البيانية الأخرى في اعاقة التخطيط الفعّال لمشاريع التنمية. وفي بعض البلدان تعتبر الخرائط والمخططات البيانية اللازمة شبه معدومة، في حين لم تعد الخرائط الموجودة لدى البلدان الأخرى تفي باحتياجات التخطيط الحالية. وتحتاج بعض الخرائط التي وضعت منذ زمن بعيد الى استكمال واعادة اصدار وفق مقاييس تتناسب مع تخطيط شبكات النقل، ومع التنقيب عن المصادر المعدنية واستثمارها، والتنمية الحضرية والريفية، والهيدروغرافيا (الجغرافيا المائية) وغير ذلك.

والشرط الأساسي لتوفير وتعزيز قدرات بلدان المنطقة في حقل وضع الخرائط يكمن في تنمية المهارات اللازمة للتقنيات الجديدة في حقول الجيوديسيا (المساحة التطبيقية) وتفسير الصور، والاستشعار عن بعد بواسطة الاقمار الاصطناعية، والمسوحات الجوية والطرق الحديثة لانتاج الخرائط. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي ان تكون اجهزة مسح الاراضي ووضع الخرائط متوفرة على اساس مستمر من اجل برامج التنمية. وقد أدى النقص في مراكز وضع الخرائط والموظفين التقنيين الاكفاء الى الاعتماد بدرجة كبيرة على الخدمات الاجنبية في وضع الخرائط لغرض خاص جزئي وباهظ التكاليف.

وقد أجرى الأمين التنفيذي اتصالات مع حكومة هولندا لكي تساعد امانة اللجنة في انشاء وحدة لوضع الخرائط، وذلك بموجب برنامج المساعدة الفنية لديها. الاّ أن هذه الاتصالات لم تكن مثمرة بالنظر الى المداولات غير الحاسمة التي جرت اثناء الدورة الخامسة.

وفي ضوء ما ورد ذكره آنفا، فان انشاء وحدة لوضع الخرائط في اطار امانة اللجنة التنفيذية ليس ضروريا فحسب، وانما هو مطلب ملح أيضا.

القرار ٦٣ (٥) انشاء هيئات فرعية

اعترفت اللجنة بموجب هذا القرار بأهمية الهيئات الفرعية بالنسبة الى عمل الامانة التنفيذية للجنة والى دور اللجنة في تقرير السياسة الشاملة، وطلبت الى الامين التنفيذى اعداد دراسة مفصّلة عن الاصول الاجرائية والامكانيات المتعلقة بانشاء هيئات فرعية للجنة، وذلك بالتشاور مع المنظمات العربية والدولية ومع الدول الاعضاء.

وفي معرض اعداد هذه الدراسة طلبت اللجنة مشورة مكتب الشؤون القانونية في الامم المتحدة. فزوّد المكتب امانة اللجنة بدراسة عن "الجوانب القانونية لانشاء الهيئات الفرعية من قبل اللجان الاقليمية". وتنطوى هذه الدراسة على معلومات هامة وضرورية فيما يتعلق بصلاحيات اللجان الاقليمية في مجال انشاء هيئات فرعية، وخصائص الهيئات الفرعية التي أنشأتها كل من اللجنة الاقتصادية لاوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء، واللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا. وفضلا عن ذلك، أجرت اللجنة مشاورات مباشرة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يتعلق بطريقة انشاء الهيئات الفرعية وهيكليتها وعملها.

وعلى اساس المعلومات التي حصلت عليها اللجنة بشأن الهيئات الفرعية لدى اللجان الاخرى، بعثت الامانة التنفيذية الى الدول الاعضاء والمنظمات العربية بمذكرة شفوية مرفقة بمذكرة من الامين التنفيذى، وقد طرحت فيهما عددا من المسائل حول هذا الموضوع. وطلبت امانة اللجنة في مذكرتها من الحكومات ابداء رأيها وتقديم مقترحاتها فيما يتعلق بانشاء هيئات فرعية للجنة، ودورها ومجالات الاولوية في عملها وطرق اشتغالها.

وحتى الآن لم تجب معظم حكومات منطقة اللجنة على هذه المذكرة. الا أن الاجوبة المستلمة كانت ايجابية وقد تضمنت مقترحات وآراء مفيدة للغاية. لذلك، لم يكن بالامكان اعداد الدراسة بدون مساندة الحكومات الاعضاء والهيئات الاقليمية المعنية وتعاونها.

القرار ٦٤ (٥) برنامج عمل لصالح البلاد الاقل نموا

عملا باحكام هذا القرار جرى الاتصال على مستويات مختلفة ،بادارة التعاون التقني للتنمية في الامم المتحدة من اجل تأمين الاموال الضرورية لمتابعة نشاطات برنامج التدريب الاقليمي الفرعي للمالية العامة والادارة خلال عام ١٩٧٩ . واجابت ادارة التعاون التقني للتنمية بانه يتعذر تمويل البرنامج بعد عام ١٩٧٨ . غير أنها اعربت عن رغبتها في تمويل نشاطات البرنامج لفترة ثلاثة اشهر اخرى تمتد من كانون الثاني/يناير حتى آذار/مارس ١٩٧٩ كي تتيح للجنة البحث عن مصادر تمويل اخرى . فهذه المدة كافية في نظر الادارة المذكورة ،لتمكين اللجنة من الاتصال بغيرها من مصادر التمويل .

وفي الوقت نفسه فان الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ، الذي سبق الاتصال به من بين منظمات اخرى للاشتراك في تمويل البرنامج ، قد أبلغ الامانة التنفيذية للجنة عن قراره الاسهام بمبلغ اجمالي قدره ٣٠٠٠٠ دولار في ميزانية البرنامج ،وذلك بمعدل انفاق سنوي قدره ١٠٠٠٠ دولار .ويتوقف قبول هذا المبلغ أو جزء منه على تلقي اللجنة مساهمات من مصادر أخرى .

وفي غضون ذلك تقوم الأمانة التنفيذية ، تلبية للطلبات العالقة للبلدان الثلاثة المستفيدة من الخدمات الاستشارية والتدريبية في المجالات المختلفة للتنمية المالية ، باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على بعض الجوانب المتصلة ببرنامج المالية العامة والادارة بموجب خطة معدلة للفترة المتبقية من عام ١٩٧٩ . وتجري اللجنة حاليا اتصالات مع حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وهولندا لتأمين موارد مالية اضافية لاكمال مساهمة الصندوق العراقي ،وبالتالي لتأمين استمرار البلدان المعنية في الاستفادة من هذه الخدمات الاساسية المعدودة حتى نهاية عام ١٩٧٩ .

وبموجب الرغبة التي عبّر عنها عدد من الوفود الى الدورة الخامسة للجنة بصدد تأمين استمرارية خدمات برنامج المالية العامة والادارة وتوسيع اطاره الجغرافي بحيث يشمل بلدانا اخرى في المنطقة ، تقوم الامانة التنفيذية للجنة بتقدير وتقييم لحالة المالية والادارة الانمائيين في جميع البلدان الاعضاء في اللجنة ، وذلك للتحقق من قدراتها واحتياجاتها المستقبلية في هذا الميدان ، ومعرفة المدى المناسب لتقديم المساعدة على المستوى الاقليمي . هذا ويجري اتخاذ الترتيبات اللازمة للقيام بهذا العمل بالتعاون مع ادارة التعاون التقني للتنمية في مقر الامم المتحدة . وستعرض النتائج واقتراحات العمل المقبل على البلدان الاعضاء ، لابداء رأيها فيها . وسترفع الامانة التنفيذية بعد ذلك تقريرا مفصلا عن هذا الموضوع الى الدورة المقبلة للجنة .

القرار ٦٥ (٥) انشاء وكالة لاعمار لبنان

رفع الامين التنفيذى ، متابعة لهذا القرار ، توصية الى الامين العام للامم المتحدة بأن يعرض على الجمعية العامة اقرار انشاء وكالة بأسم " وكالة الامم المتحدة لاعمار لبنان" .

وأخذت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٣/١٤٦ ، علما بقرار اللجنة ٦٥ (٥) ، وطلبت من الامين العام انشاء لجنة تنسيق مشتركة في بيروت تضم الوكالات المتخصصة ومنظمات اخرى في منظومة الامم المتحدة ، وذلك لتنسيق ما تقدمه من معونة ومشورة الى الحكومة اللبنانية بشأن جميع القضايا المتعلقة بالاعمار والتنمية . وقررت الجمعية أيضا أن تقوم لجنة المساعدة المعنية باعمار وتنمية لبنان بمساعدة الحكومة اللبنانية في تقدير المساعدة وصياغتها وتنظيمها على مراحل وضمان تنفيذها في اطار احتياجات لبنان .

ويمقتضى هذا القرار أيضا طلبت الجمعية العامة الى الامين العام أن يقدم كل مساعدة ممكنة الى اللجنة اثناء قيامها بمهامها وأن يضع بالطريقة التي يراها مناسبة صيغة للتشاورة مع ممثلي البلدان المقدمة للمساعدة .

القرار ٦٦ (٥) دعم برنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال زيادة مساهمة المرأة العربية في التنمية

من أجل تنفيذ هذا القرار قامت امانة اللجنة بما يلي :

(أ) شرعت في عملية تعيين موظف خاص ببرامج المرأة واثنين من الموظفين المساندين ، وذلك بتمويل من الصندوق الطوعي لعقد الامم المتحدة للمرأة. ومن المتوقع أن يباشر هؤلاء الموظفون اعمالهم ابتداء من شهر أيار/مايو ١٩٧٩. ولدى تقديم المقترحات مستقبلا بشأن مخصصات الصندوق الطوعي الى اللجنة، سيطلب الى مستشار اقليمي متقدم من الاختصاصيين ببرامج المرأة تعزيز قدرات اللجنة على صعيد تخطيط وتنفيذ مختلف البرامج المتعلقة بدمج المرأة في اعمال التنمية في المنطقة. وسيشكل الموظفون الاضافيون نواة لوحدة خاصة ببرامج المرأة في نطاق الهيكل التنظيمي للجنة ؛

(ب) بدأت تنفيذ اثنين من مشاريع الصندوق الطوعي المصادق عليها ، وهما الحلقة التدريبية الاقليمية للنساء العاملات في خدمات الارشاد الزراعي الريفية ، التي عقدت بالتعاون مع الحكومة العراقية في بغداد بين ٣٠ آذار/مارس و ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، وحلقة التدريب على العناية بالاطفال ، للامهات العاملات في المنزل ، والاساتذة ، والقيمين على ادارة بيت الصمود ، التي ستنظم بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية بين ١ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩. وتجرى اتصالات بمعاهد التدريب (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ومعهد التخطيط في دمشق ، ومركز معلومات في الدول العربية) للتعاون وايّاها في تنفيذ المشاريع الاخرى المصادق عليها ؛

(ج) اتصلت بالحكومات لوضع اقتراحات اضافية للمشاريع الخاصة بتمويل الصندوق الطوعي ؛

(د) اقامت تعاونا أوثق مع هيئات ووكالات الامم المتحدة ، لا سيما مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في الامم المتحدة ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وذلك في مجال النشاطات المتعلقة بدمج المرأة في التنمية. وقد بذلت الجهود أيضا في الاتجاه نفسه لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ؛

(هـ) واصلت نشاطاتها ودراساتها فيما يتعلق بتتبع التقدم والعقبات التي تعترض الدمج السريع للمرأة في مجهود التنمية في منطقة اللجنة. وأعدت ثلاث دراسات هي :

(١) دراسة عن التعاون التقني بين البلدان النامية والمرأة قدمت الى اجتماع التعاون التقني بين البلدان النامية والمرأة، الذى عقد في طهران في عام ١٩٧٨ برعاية مركز المرأة والتنمية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(٢) دراسة عن آثار التنمية في المرأة العربية، لا سيما فيما يتعلق بخطة العمل الاقليمية للجنة؛

(٣) دراسة عن أثر خطط التنمية الوطنية في الطفل في بلدان الخليج، وقد قدمت الى المؤتمر الذى عقد برعاية اتحاد النساء العراقيات وجامعة البصره، بين ١٣ و ١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩؛

(و) اتخذت الخطوات اللازمة لطبع خطة العمل الاقليمية لدمج المرأة في اعمال التنمية في منطقة اللجنة (بالعربية والانكليزية)، بغية توزيعها بشكل عام على الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات والهيئات المتخصصة في الامم المتحدة، وعلى المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية المعنية بتنمية الموارد البشرية في المنطقة؛

(ز) تقوم الشعبة الاجتماعية بالتعاون مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في الامم المتحدة، بالتحضير للاجتماع الاقليمي للمرأة والتنمية، الذى سيعقد في دمشق بين تشرين الاول /اكتوبر وتشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩. وسترفع توصيات هذا الاجتماع التحضيرى الى المؤتمر العالمي لمنتصف عقد الامم المتحدة للمرأة، الذى سيعقد في عام ١٩٨٠. وقد عيّن خبير استشارى لتحليل البيانات التي طلبت من الدول الاعضاء في اللجنة.